الفصل الأول

الدور الخاص للتعليم العالي في المجتمع بوصفه مصلحة عامة لخدمة الصالح العام

طوني تشيمبرز Tony Chambers

احتل التعليم العالي حيزاً خاصاً في المجتمع منذ زمن طويل، ووصف بأنه المبدع للمعرفة، والمنتج للقادة، والآلة للاقتصاد، وعليه فإن دوره في تحقيق رفاه المجتمع يعد حاسماً. ويعد التعليم العالي الضمير الفكري للمجتمع، فوق حشد السوق، إن لم يكن أهم من ذلك. وبالمقابل، تلقى التعليم العالي دعماً رسمياً، إذ أعفى من الضرائد، وغالباً ما يحجب عن النقد العام. والآن، لقد تغير كثيراً من هذا.

نيومان وكورتير 2002، ص6

(Newman & Courtier)

www.obeikandl.com

إن الذين شاركوا في هذا الكتاب وكثيرين غيرهم يعتقدون أننا نعبر عن حركة سوف تتحدى العلاقة القائمة بين كلياتنا وجامعاتنا من جهة، والمجتمع الذي تُشكّل جزءاً منه، من جهة أخرى، بالإضافة إلى دورها في إعادة تشكيل هذه العلاقة. وبصورة جماعية، لا نشكل نحن وحدنا هذه الحركة وإن كنا ندعو لها ونعبر عنها. فهناك آخرون كثيرون، بمن فيهم شركاء المجتمع والعلماء وأصحاب المهن من خارج قطاع التعليم العالي، وطلبة يعدون مركزيين للحركة. ويختلف بعض ممن هم جزء من الحركة حول ما إذا كان هناك حركة، وما نوعها إن وجدت. على أي حال، لدينا جميعاً قناعة مشتركة بأن التعليم العالي مهم لمستقبل أمتنا، وواقع عالمنا كله. ويعتقد كثيرون أن التعليم العالي أكثر من مجرد وسيلة لتقديم فرصة اقتصادية للأفراد، وأنه دون جهد مقرر ومحدد، سرعان ما يفقد قدرته ليكون قوة كبرى في تشكيل مستقبل عالمنا.

غايتي الأساسية في هذا الفصل أن أضع معالم حالة لحركة تدفع قدماً مفهوم التعليم العالي بوصفه «صالحاً عاماً». وسوف أبحث في الصفحات الآتية أهمية ما أعتقد أنه حركة توثق العلاقة العامة الرسمية القائمة بين نظام التعليم العالي والمجتمع الأمريكي. وسوف أتحدث في غضون البحث الأوسع لأهمية الحركة عن المنافع الاجتماعية للتعليم العالي التي تتجاوز المنافع الفردية والاقتصادية. إضافة إلى أنني سوف أتعرض بإيجاز لبعض الحوادث السابقة التي رفدت هذه الحركة، وأختم ببحث يتعلق بعمل المنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام (سابقاً، منتدى كيلوغ) بوصفه موطئ قدم تتقدم منه الحركة.

أهمية قيام حركة اجتماعية لتعزيز العلاقة العامة بين التعليم العالي والمجتمع الأمريكي:

قبل الشروع ببحث العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، سأشرح أولاً ما أعنيه ببعض المصطلحات الجوهرية مثل: حركة، وميثاق، وعقد. ليس من السهل تعريف هذه المصطلحات المثيرة للنزاع، التي مع ذلك تستخدم كثيراً للتعبير عن إحساسنا فيما هو قائم وفيما ينبغي حدوثه بشأن علاقة التعليم العالي بالمجتمع.

www.obeikandl.com

هل نحن نخوض تجربة حركة اجتماعية؟:

ينظر إلى الحركات الاجتماعية بوصفها مشروعات جماعية لتقيم نظاماً حياتياً جديداً. وتستمد حوافزها من حالة عدم الاستقرار، وتستمد طاقتها الدافعة من عدم الرضا عن صيغة الحياة الحالية، من جهة، ومن الرغبات والتطلعات إلى خطة حياة جديدة أو نظام حياتي جديد.

[بلومر (Blumer)، 1939، ص199]

الحركة الاجتماعية تصرّفٌ جماعي مستمر لترويج تغير في مجتمع أو مؤسسة هي جزء منه، أو مقاومة ذلك التغيير. وبشكل جمعي تعد الحركة مجموعة من الأعضاء المتغيرين وغير محدودي العدد، وقيادات تتحدد مواقعهم باستجابة الأعضاء غير الرسميين أكثر من تحديدها بإجراءات رسمية لإضفاء الشرعية على سلطتها.

تيرنر وكيليان 1987، ص223

(Turner & Killian)

أنشئ حول دراسة الحركات الاجتماعية نظام وعلم كاملان. واستناداً إلى مقولتي بلومر (1939) وتيرنر وكيليان (1987) على الأقل، فإن مدى تعريفات الحركة الاجتماعية يعتمد على من (وما) الذي يعد جزءاً من الحركة، والظروف المحيطة بها، وماهية أهدافها. أما أنا فأتجاوب مع عمل ماريو دياني (Mario Diani)، 1992، عالم الاجتماع الإسكتلندي الذي عرفتني به إليزابيت هولاندر (Elizabeth Hollander) المديرة التنفيذية للميثاق الجامعي (Campus Compact) [هولاندر، وهارتلي، 2000].

تتألف الحركة الاجتماعية، وفق رأي دياني، من شبكات عاملة غنية بالمعلومات، مثل (المنظمات والمجموعات، والأفراد) منخرطة في صراع من أجل السيطرة على

www.obeikandl.com

الرهانات المادية والرمزية على أساس من الهويات المشتركة (دياني، 1992، 2000). والخصائص المشتركة التي تميز حركة اجتماعية عن سواها هي: 1- أنها تنشأ لمخاطبة المشكلات الاجتماعية. 2- يرتبط الأعضاء بمعتقدات مشتركة وإحساس بالانتماء. 3- تتألف من شبكة تفاعل غير رسمية (دياني، 1992، ص7). والإحساس بما هو موجود حالياً ولما سيتابع الظهور بين المؤسسات التربوية، والمجتمعات، وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية؛ هو حركة تشترك بالعناصر التي حددتها دياني. ويقدم هولاندر، وهارتلي (2000، 2003)، وكيزر في الفصل الثالث مراجعات تفصيلية للأدبيات والممارسات التي تدعم موقف الحركة الموجودة لتعزيز الدور المدني الذي يلعبه التعليم العالي في المجتمع. لا أريد في هذا الفصل الموجز تقديم المستوى ذاته من التفصيل. وللاطلاع على مزيد من المراجعة المتقنة للحركات الاجتماعية والعامة التي تركز على إعادة تعزيز العلاقة العامة بين التعليم العالي والمجتمع الأمريكي وتنشيطها، انظر هولاندر، وهارتلي (2000، 2003)، وارجع كذلك إلى الموقع الخاص بـ كامباس كومباكت (www.compact.org).

توحي تجربتي في العمل في المنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام بوجود شبكة قوية متنامية من الأفراد والجماعات الأثرياء، علماء المعرفة، والمنتمين لمفهوم مشترك بشأن ما ينبغي أن يكون المجتمع الديمقراطي عليه، وما الذي ينبغي أن يعرفه المواطنون، وما الذي يجب أن ينخرطوا فيه، وما الغايات المشتركة التي يجب أن تشترك فيها المؤسسات الاجتماعية كلها في المجتمع الديمقراطي، وما هي السياسات والممارسات والقيم الاجتماعية التي تدعم الديمقراطية. ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، حفزت أعداد هائة مستحيلة التصور من التحديات الاجتماعية والعالمية، تكوين شبكات تفاعلية ضمن الحدود الخارجية والوطنية للتفكير بطريقة أكثر نظامية في المشكلات والتي اعتبرت في وقت ما بأنها منطقة تخص أمة واحدة أو مؤسسة واحدة أو شخصاً واحداً. بمعنى، إن الحركة لربط الشبكات المعلن عنها مع الاهتمامات العامة والهويات المشتركة لمعالجة مشكلات اجتماعية، قد اتسعت إلى ما وراء الحدود المعرّفة إلى

www.obeikandl.com

ما يعرف بالحركة الاجتماعية الجديدة. (ميليوتشي – Melucci، 1994، أوفيه – Offe، 1985، كالهاون – Calhoun، 1993، دياني، Diani، 2000). يعد موقع التعليم العالي كلاعب كبير بين هذه الشبكات العلمية، موقعاً حيوياً. فالتحدي الذي يواجهه التعليم العالي هو، كما كان عبر تاريخه، الحفاظ على القيم الجوهرية لمهمته مع متابعة هذه المهمة بصورة مختلفة ضمن مجتمع متغير بسرعة وبيئة عالمية متقلبة. وهناك تحد آخر للتعليم العالي في البيئة الاجتماعية والعالمية الجديدة، هو الاستمرار في رسم حدوده ليتاح للشركات عبر الأنماط المختلفة من المؤسسات وبينها مخاطبة القضايا العامة. لا بد من تركيز التعليم العالي باتجاه الداخل على ممارساته الخاصة به، وقيمه وصلته الاجتماعية، وباتجاه الخارج على التراص الاجتماعي، ومرونة عمل الشبكات، والابتكارات المنبثقة من التعاون، بوصفه شبكة ضمن حركة تعزيز ميثاق التعليم العالي مع المجتمع.

لماذا المصطلحان: ميثاق، وعقد؟:

يستخدم مصطلح، «لائحة» (Charter) خلال الكتاب كله لتصفالعلاقة القائمة بين التعليم العالي والمجتمع. واستعرنا في المنتدى الوطني مصطلح «ميثاق» (Covenant) من لجنة كيلوغ لمستقبل الجامعات الرسمية وجامعات لاند – غرانت (2000) لنصف ما نؤمن أنه خير ما يؤطر العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع. فضمن هذا المقطع المختصر حول المصطلحات، وخلال هذا الفصل، أرى أن المفهومين «الميثاق» و«اللائحة»، يعكسان –بالرغم من تمايز نوعيتهما– علاقة معقدة، ومجموعة من الاتفاقات المعقودة بين التعليم العالي والمجتمع.

ربما يدل مصطلح «ميثاق» على صورة دينية وأخلاقية وروحية. أما مصطلح «عقد» فيحمل دلالة موحدة إجرائية تثير في الذهن صفات قانونية مستقرة تاريخياً، وربما صارمة. ولكلٍ من الصورتين مكانها في استخدامي للمصطلحين «ميثاق» و«عقد».

www.obeikandi.com

يعرف «قاموس التراث الأمريكي للغة الإنكليزية» (1982) كلمة «Covenant» بأنها اتفاق ملزم بين شخصين أو حزبين أو أكثر، ميثاق، اتفاقية. ويعرفها كذلك بأنها اتفاق مستوف للشروط القانونية، أو قسمٌ، أو عهد.. للدفاع عن إيمان أطراف الميثاق وعقيدتهم ودعمها. أما تعريف القاموس لكلمة «Charter» فيشمل: «وثيقة تصدر عن عاهل، أو هيئة تشريعية أو أي سلطة أخرى توجد هيئة عامة أو خاصة، كمدينة، أو كلية، أو مصرف، وتحدد امتيازاتها وغاياتها». أما أنا فأستخدم هذين المصطلحين للتعبير عن الطبيعة الأخلاقية والثابتة، والمتبادلة والمفضلة اجتماعياً للعلاقة بين الكليات والجامعات، والمؤسسات الاجتماعية، والجمهور الذي ينشئ هذه الكليات والجامعات ويدعمها.

إن العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع التي تستهدف الجمهور، إن لم تفوض جماهيرياً تتسم بصفات تعاملية (تعاقدية)، وتحويلية (أخلاقية وتنموية مشتركة) متأصلة فيها. وللتوضيح نقول: إن المواثيق والعقود تتطلب من كل الأطراف تبني مجموعة خاصة من المسؤوليات. وقد حددت لجنة كيلوغ (2000) مسؤوليات أو التزامات التعليم العالي في سياق العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع والاتفاق العام بينهما، بتلك التي تدعم الأمور الآتية:

- فرصة التعليم المتساوية حقاً لأنها تتيح فرص تحقيق النجاح للجميع، بغض النظر عن العرق، أو الاثنية Ethnicity، أو العمر، أو المهنة، أو الخلفية الاقتصادية.
- التفوق في مناهج المرحلة الجامعية، ومناهج الدراسات العليا، والمناهج المهنية.
- بيئات تعلم تلبي الغايات المدنية للتعليم العالي العام (وأضيف هنا الخاص، أيضاً)، بفضل إعداد الطلبة لقيادة المجتمع الديمقراطي والمساهمة فيه.
- برامج معقدة واسعة القاعدة، لتربية الاكتشاف والتعليم العالي، بحيث تكون مزودة بآخر ما توصل إليه العلم، ومستجيبة لحاجات الجمهور الضاغطة.
- جهود واعية لجعل الموارد والخبرة في مؤسساتنا تثمر في علاج الإشكالات المجتمعية، والحكومية والعالمية بطريقة متماسكة.

www.obeikandl.com

- أنظمة ومعطيات تتيح لنا من حين إلى حين إجراء حسابات مفتوحة لتقدمنا نحو إنجاز التزاماتنا بالصالح العام (ص10 - 11).

تتطلب العلاقة بين التعليم العالي والمجتمعات التي تعد جزءاً منها، إعادة تشكيل جماعية للطرق التي يفهم بموجبها الشركاء في هذه العلاقة حاجات الآخرين ومواردهم وتحدياتهم ورؤاهم. كما تتطلب هذه العلاقة الديناميكية المعقدة أسلوب جماعي أقل تنافسية لتغذية بيئة تتولد فيها السياسة العامة، وينشأ الدعم العام فيها من الروح الديمقراطية تجاه الصالح العام. وأخيراً، فإن على الميثاق أو العقد الذي أتحدث عنه أن يدفع الشركاء بعيداً عن لغة «نحن» و«هم» القديمة.. وبعيداً عن التفكير في تعليم عال منفصل عن الجمهور أو الحديث عنه، ويدفعهم نحو وعي التعليم العالي وممارسته بوصفه جزءاً من الجمهور، أي جزءاً من المجتمع.

المنافع الاجتماعية الأوسع للتعليم العالي

ربما كان أعظم تحديين للعلاقة بين التعليم العالي والمجتمع هما الفهم العام والمحدود لمنافع التعليم العالي التي تتجاوز المنافع الفردية والاقتصادية، وتحديد التعليم العالي لمنافعه الاجتماعية الواسعة، التي تتجاوز المنافع ذات الطبيعة الفردية والاقتصادية.

سوف يفحص هذا المقطع هذا التحدي المزدوج الجانبين. وسوف أطرح بعض المحاذير بشأن السبل التي توصف وتفسر بموجبها النتائج الاجتماعية. ويجري التوسع في العديد من الأفكار الواردة في هذا المقطع في فصول لاحقة من هذا الكتاب.

ترى الغالبية العظمى من الأمريكيين أن التعليم العالي مهم وقيمٌ لبناء الحياة الديمقراطية التي تميز أمريكا عن سواها في العالم والحفاظ عليها. وتكشف

www.obeikandl.com

الاستطلاعات الحديثة عن استحسان عال للتعليم العالي من قبل الأكثريات الساحقة من الأمريكيين (إيمرواهر Immerwahr، 2004، وسيلينغو Selingo، 2003، والمنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام، 2002). كما تعترف النقاط المسجلة في التقارير والنشرات العلمية بالدور المركزي والجوهري للتعليم العالي في المستقبل (جمعية الكليات والجامعات الأمريكية، 2002، باريز، 1999، لجنة كيلوغ 2000، مجلس التعليم الإقليمي الجنوبي 2000، مجموعة وينغسبريد Wingspread بشأن التعليم العالي 1993). ومع ذلك فإن هذه الفعالية العامة الشاملة للكليات والجامعات الأمريكية تحجب وراءها عدم توازن في فهم المجتمع للمنافع العامة والخاصة الأوسع للتعليم العالي. وعدم التوازن هذا في فهم الجمهور يشير إلى اعتبارات ديناميكية أكثر تعقيداً وهشاشة لقيم الجمهور الأمريكي واهتماماته ومخاوفه (إيمرواهر 2004، لجنة كيلوغ 2000، سميث 2003).

تعد ملاحظة لجنة كيلوغ (2000) وقتها حادة بوجه خاص في هذا المقام. «فالفكرة التي لا تُنتقص ولا يقلل من شأنها هي أننا نحن (التعليم العالي الأمريكي) موجودون لرفع مستوى الصالح العام. وبإطلالة فجر ألفية جديدة فإن التحدي الجوهري الذي نصارعه هو كيف نعيد صياغة اتفاقنا التاريخي مع الشعب الأمريكي بحيث يتلاءم مع الأيام القادمة بدلاً من الأيام المنصرمة». (ص9). إن ما يعقد التحدي لإعادة صياغة الاتفاق التاريخي بين التعليم العالي والمجتمع هو تقليص الدعم العام (الرسمي/ الحكومي) كما يبدو في المخصصات التي حددتها الدولة للتعليم العالي. على أي حال، يوحي نقد سميث (2003) للصعوبات المالية المتعاظمة ضمن التعليم العالي، بأن الإشكالات هي نتاج وضع اجتماعي معقد ملح على ما يبدو. ويرى أن هناك انحداراً جوهرياً للمجال الشعبي في الحياة الأمريكية (ص61)، وأن هذا الانحدار مصحوب بتقلص الاهتمام بالمؤسسات الأكثر أهمية في إيجاد المجال الجماهيري وصيانته. (ص-26 16). ويتابع القول إن أياً من هذه المؤسسات ليس أكثر أهمية من التعليم العالي.

www.obeikandl.com

وأكثر من ذلك يتحدى سميث المؤسسات وأنظمة التعليم العالي لتضع بوضوح، وصراحة، وعن قصد مصلحة المجتمع وازدهاره فوق المؤسسات الفردية: «كي نفوز بدعم الجمهور، علينا أن نصر على أهمية الأكاديمية للمجتمع الديمقراطي، أكثر من إصرارنا على أهمية قيم الأكاديمية ذاتها، تلك القيم التي تشاهد بتزايد من خارج الجامعات بأنها تشاد من قبل الأكاديميين ولمنفعتهم... ولا بد من التوضيح أن المجال الشعبي الديناميكي السليم يعد ضرورياً لرفاه الأمة، وأن التعليم العالي العام (الرسمي) والخاص ضروري لرفاه المجال الشعبي الأمريكي» (ص 62).

في حين أن التعليم العالي نادراً ما يكون قريباً من ذروة السياسة الأمريكية العامة وبرنامج القضايا الاجتماعية، فقد اعترف، تاريخياً، معظم أولئك الذين سئلوا عن أهميته بأنه أمر جيد وموضوع جدير بمناقشة الجمهور له (لورنزين Lorenzen 2000). ومع ذلك فإن القضية هي أن الجمهور يقوم منافع التعليم العالي الفردية والاقتصادية اللامالية تقويماً أدنى وباهتمام أقل. من أكبر المثبطات، على أي حال، اشتراك قادة التعليم العالي بدعم هذه الرسالة اللامتوازنة عن طريق تكرار مقولة إمكانية الكسب لخريجي الجامعات في حياتهم بعد التخرج، دون تحديد متوازن لمنافع التعليم العالي الاجتماعية الأوسع مدى. لقد وضع تحليل هوارد بوير (Howard Bower) – 1997 المبكر لمنافع التعليم العالي العامة والفردية في أمريكا إطاراً مفهوماتياً كي يتبناه الآخرون ويزدادوا تطوراً [بيهرمان وستاسي (Behrman & Staccy) – 1997 ، مؤسسة سياسة التعليم العالي، 1998، 1999، مجلس وزراء التربية والتعليم في كندا، 1999، ددرشتاد، ووومك (Duderstadt & Womak)، 2003]. حدد بوين وغيره أربعة أبعاد كبرى متقاطعة، مع مناطق مكثفة لكل بُعْد، تؤطر منافع التعليم العالي الاجتماعية والفردية الواسعة: منافع عامة، وخاصة، واقتصادية، واجتماعية. (انظر الشكل 1.1).

الشكل 1.1: منظومة منافع التعليم العالي

	خاص	عام
اقتصادية	■ رواتب أعلى ومنافع أكثر ■ تشغيل وتوظيف ■ مستويات توفير أعلى ■ ظروف عمل أحسن ■ قدرة حركية شخصية ومهنية	■ زيادة ريع الضرائب ■ إنتاجية أكبر ■ استهلاك أكثر ■ اعتماد أقل على الدعم المالي الحكومي
اجتماعية	■ صحة أفضل وأعمار أطول ■ تحسن نوعية حياة الأبناء والأحفاد ■ قرارات استهلاكية أفضل ■ تحسن الوضع الشخصي ■ مزيد من الهوايات والأنشطة الرفاهية	■ تقلص معدلات الجريمة ■ تعاظم الإحسان وخدمات المجتمع ■ تزايد نوعية الحياة المدنية ■ تماسك اجتماعي واستحسان التنوع ■ مقدرة أفضل على التلاؤم وعلى استخدام التكنولوجية

المصدر: معهد سياسة التعليم العالي (1998). استخدم بعد الحصول على إذن.

لا بد من التحذير من محاولة نسبة نتائج اجتماعية نوعية إلى التعليم العالي وحده، وتصنيف منافع معينة في مجالات منفردة لا صلة لها بغيرها. فمن الواضح أن كثيراً من المؤسسات تسهم بقدر معين في النجاح الاجتماعي سواء كان النجاح اقتصادياً، أو تربوياً تعليمياً، أو مدنياً، أو شخصياً، أو غير ذلك. واعترف كذلك أن كثيراً من العلماء قد استكشفوا تجريبياً المنافع الخاصة والمجتمعية اللامالية للتربية [بيهرمان وستاسي 1997، وولف وزوفيكاس 1997 (Wolf & Zuvekas)، ماكماهون (NcMahon) 1998]

www.obeikandi.com

وأود، مع ذلك، تحذير زملاء التعليم العالي، وشركاء المجتمع، وقادة السياسة من إصدار أحكام بناءً على السبب –و– النتيجة، عندما يوائمون التعليم العالي مع نتائج اجتماعية معينة. إن خطر نسبة أي نتائج اجتماعية إلى التعليم العالي وحده يكمن في احتمال خلق انقسام ومنافسة بين الكثير من المؤسسات المترابطة في أي نجاح اجتماعي. فمثلاً، هل التعليم العالي مسؤول أساساً عن المواطنة المثقفة وإسهامات المواطنين المدنية؟. ما شأن دور التعليم الابتدائي والثانوي وإسهاماته؟ والكنائس، والأسر، ووسائل الإعلام؟ إن التضمينات المتعلقة بعزو النتائج الاجتماعية واضحة تماماً. وهناك خطر آخر مرتبط بنسبة الأمور إلى شيء واحد هو احتمال تزايد توقعات الجمهور لحدوث الأخطاء. فكلما ازدادت النتائج الاجتماعية التي تُنسب إلى التعليم العالي وحده، ازدادت توقعات الناس أن يعلن التعليم العالي وحده المسؤولية عن تلك النتائج. فالتشغيل والدخل الشخصي (توافر المواقع ذات الصلة، والتنافس على مواقع معينة، والإعداد الكافي لمواقع معينة، وهكذا) والرسالة التي تربط الدرجات الجامعية بمداخيل الأشخاص، وتوظيفهم، تزيد من توقعات الجمهور بأن الدرجة الجامعية وحدها تضمن العمل والتمويل الشخصي الكافي مدى الحياة. ونكون أكثر دقة إذا ما اعترفنا أن الدرجة الجامعية هي أحد العوامل التي تسهم في قضايا نوعية الحياة بما في ذلك التوظيف والصحة والأمن والسلامة، والمساهمة المدنية، وما إلى ذلك.

التحذير الآخر يتعلق بتصنيف المنافع الاجتماعية والفردية في مجالات منفصلة (أي، العام، الخاص، الاقتصادي، الاجتماعي). فالعالم لا يعمل ببساطة في علب منفصلة. إن الذين يتلقون فوائد، والطريقة التي يتلقونها بموجبها، متعددة القرائن والبيئات، ومتداخلة كبقية مناحي الحياة. فالمنافع الخاصة ترفد المنافع العامة وبالعكس. والأمر نفسه ينطبق على المنافع الاقتصادية والاجتماعية. فغالباً ما تترجم المنافع الخاصة والاجتماعية إلى منافع اقتصادية واجتماعية

www.obeikandi.com

عامة. إن حشد العوامل المؤثرة في النتائج باتجاه الصالح العام كثير ومتقلب بانتظام. إضافة إلى أن العديد من هذه العوامل يظل مجهولاً متحدياً بذلك التصنيف. لا يراد من المحاذير المتعلقة بتصنيف المنافع ونسبة النتائج الاجتماعية إلى التعليم العالي وحده أن يثبط عمل بعض ممن يشتغلون في التعليم العالي، وفي مكان آخر ممن يبحثون عن سبل تحسين المجتمع بأوسع طرق ممكنة. وعلى الرغم من ضرورة الشبكات التعاونية في مثل هذه الحركة الاجتماعية الجديدة، فإن للتعليم العالي كغيره من الشركاء دوراً فريداً ومجموعة من الإسهامات. فموقف ويليام بوين (1999) من الدور الاجتماعي للتعليم العالي واضح، كما يلي:

> **يلعب التعليم العالي دوراً فريداً في مجتمعنا. فالتزام الجامعة هو التزام بالمجتمع عموماً وعلى المدى الطويل، بل وأكثر عمومية هو التزام بمتابعة التعلم. وبالرغم من أن هذا يبدو غير متبلور ولا شكل له، فلا مفر من التزام الجامعة بمحاولة خدمة مصالح المجتمع بعيدة المدى والمعرفة بأوسع المصطلحات وأقلها ضيقاً ومحدودية، ومن التزامها بالقيام بذلك عن طريق نشاطين أساسيين، هما: رفع مستوى المعرفة، وتعليم الطلبة الذين بدورهم يخدمون الآخرين، ضمن الأمة وخارجها، بفضل مهنهم النوعية وبوصفهم مواطنين. فالجامعات، إذاً، مسؤولة عن إشاعة القيم المدنية والديمقراطية اللازمة لتفعيل أمتنا. (ص،1).**

يؤمن الشعب الأمريكي عموماً بأن التعليم العالي يعد قوة إيجابية في المجتمع. والتحدي هو، على أي حال، تأطير الأثر الاجتماعي للتعليم العالي في مصطلحات أوسع، والقيام بذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى والأفراد في المجتمع. والتحدي الموازي لهذا، هو أن تعمل مؤسسات التعليم العالي وفق

مهماتها لخدمة المجتمع بفضل مجموعتها الفريدة من المصادر والعلاقات. إن تبعات تحديد الحكاية التي تُروى عن منافع التعليم العالي الاجتماعية واقعية، ويمكن أن تؤدي إلى تخفيضات مهمة في الدعم الشعبي، الأمر الذي يسفر عن خسائر مالية وسياسية وتربوية ومدنية يتكبدها التعليم العالي والمجتمع.

نقاط حاسمة في تطور الحركة

لقد اشترك التعليم العالي، تاريخياً، مع الشعب ومع الكيانات الخاصة لمخاطبة العديد من القضايا الملحة في أمريكا وفي العالم كله. وغالباً ما عانت هذه الشراكات من توتر شديد حول من يقرر القضايا المعينة التي ينبغي مخاطبتها، وكيف يجب أن تخاطب في النهاية. من المناسب والمأمون القول إنه رغم كون العلاقة التاريخية بين التعليم العالي والمجتمع الأمريكي إيجابية جداً، فقد ظلت العلاقة حتى يومنا هذا بحاجة إلى مفاوضات وتسويات مستمرة. لقد رفدت الكليات والجامعات حلفها التاريخي مع الجمهور عن طريق إعداد الطلبة وتزويدهم بالمعرفة التقليدية والمعاصرة؛ وبالمهارات وبالحساسيات تجاه تقدم الاقتصاد الوطني والبنى التحتية الاجتماعية المتذبذبة؛ وتقديم فرص واسعة للشعب الأمريكي المتزايد، وأعداداً كبيرة من تيارات المستقبل عبر العالم كله؛ وتقديم مخرجات البحوث التي تؤدي إلى تقدم كل من العلم إلى أقصى مدىً، والصحة والاقتصاد وأعماق الضمير الإنساني والسلوكيات البشرية، وتخدم كأمكنة ومصادر للتنمية الثقافية والاجتماعية عن طريق توافر أشكال الفن والأدب المتعددة وانتشارها؛ وتقديم دعم مؤسساتي رافع للمجتمعات والولايات وما وراءها لتضاعف موجوداتها الحالية، وتبني عليها المزيد، أو لتعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لبيئاتها تشكيلاً كاملاً. وكانت الجهود التي بذلها التعليم العالي عبر التاريخ ممكنة بفضل دعم شبكات الأفراد، والمعاهد والمؤسسات والجماعات في المجتمع، وانخراطها في هذه الجهود. ويمكن أن تكون مراجعة موجزة للأحداث التاريخية التي رفدت العلاقة العامة بين التعليم العالي والمجتمع أساساً للحركة الحالية وما بعدها.

www.obeikandi.com

التعليم العالي والمجتمع: نظرة تاريخية عامة

أسست الكليات الاستعمارية الأولى بسبب الحاجة إلى تزويد المستوطنات الأوروبية الناشئة بطبقة من المتعلمين والمهنيين الذين يمكنون مجتمعهم الجديد من العيش والبقاء. فالمعلمون والأطباء والمحامون والكهنة ورجال الأعمال الذين تلقوا تدريباتهم في كليات القرنين السابع عشر والثامن عشر قد ساعدوا في إيجاد مؤسسات وبنية تحتية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، مكنت المستعمرات من البقاء والنمو.

وما أن تأسست الأمة الجديدة حتى طور قادتها الأوائل إطاراً لتوسع البلد باتجاه الغرب. إذ شملت رؤيتهم الدور الخدمي العام والمهم الذي سيقوم به التعليم في التنمية المستقبلية للتجربة الأمريكية، وقد فُصّل ذلك بوضوح في القانون الشمالي الغربي (North West Ordinance) للعام 1787 الذي نص على أن «الدين والأخلاق والمعرفة كلها ضرورية للحكومة الجيدة وسعادة البشر، لذلك ينبغي تشجيع المدارس ووسائل التربية والتعليم إلى الأبد». أنشئت الكليات العامة (الرسمية) كتلك التي أنشئت في فيرجينيا (Virginia) وميتشيغان (Michigan) وإنديانا (Indiana) من أجل تزويد عملية تطوير نظام عام للتربية والتعليم بالقيادات، بدءاً من التعليم الابتدائي حتى المستوى الجامعي. وفي القرن التاسع عشر انخرطت الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية في تأسيس كليات لتعزيز التنمية الدينية والأخلاقية للمواطنين الشباب.

أسفر قانون موريل (Morrill) للعامين 1862، و1890عن نشوء كليات وجامعات لاندغرانت التي ركزت على تقديم تربية عملية في الفنون الزراعية والميكانيكية. ونتيجة لذلك انخرطت الجامعات لأول مرّة في إدارة بحوث لتحسين الكفاءة الزراعية والإنتاجية، ولتحسين الممارسات المنزلية، مع تدريب المهندسين والرسامين والمصممين وغيرهم من المهنيين لتصميم مجتمع متطور وبنائه، في الوقت ذاته. وفي هذه المدة نفسها بدأت الدولة بإنشاء «المدارس العادية» أو

الكليات المصممة خصوصاً لإعداد معلمين للمدارس الابتدائية والثانوية، وهو أمر ضروري لحركة المدارس العامة المزدهرة، التي كانت حاسمة بالنسبة لتطوير المجتمع. وكانت المعاهد الدينية مثل جامعة شيكاغو، وجامعة كولومبيا، وجامعة جونز هوبكنز (Johns Hopkins) تضطلع بدور أنشط في تبني محيطها، والعمل على تحسين حياة المواطنين المحليين. وكانت حركة البيت الاستيطاني وخصوصاً تلك التي قادها جين أدامز (Jane Adams) الذي غدا بيته (Hull House) في الجانب الغربي القريب من شيكاغو نموذجاً لتنمية المجتمع الحضري المحلي، والذي ساعد على إقامة روابط بين المدينة والجامعة.

لقد تحقق نمط جديد من مهمة خدمة الجمهور في مطلع القرن العشرين في جامعة ويسكنسن (Wisconsin)، تمثل في توسيع الخدمات الجامعية في أنحاء الولاية جميعها. لقد أقحمت «فكرة ويسكنسن» أساتذة الجامعات وموظفيها في الانخراط في مجتمعات الولاية لتزويدها بالمصادر والتدريب والاستشارات المقدمة للمزارعين ربات البيوت ورجال الأعمال والقادة المحليين. وجرى تأكيد جديد على البحث في الجامعة، مع التركيز على مساعدة رفع مستوى المصالح المحلية بفضل تخصيص موارد لحاجات الولاية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغدت تجربة ويسكنسن نموذجاً لتطوير نظام توسيع الخدمة العامة بقيادة جامعات رائدة في ولايات الوسط الغربي وغيرها.

وبعد الحرب العالمية الثانية وسّعت ظاهرتان هامتان نطاق دور انخراط التعليم العالي المدني والاجتماعي: الأولى: نمو مشروعات بحث ضمن الجامعات تمول فيدرالياً بصورة عامة، وفي حين كانت الجامعات تدير بحوثاً مهمة على مدى عقد من الزمن، شرعت الحكومة الفيدرالية بتوجيه مبالغ طائلة للمعاهد لإجراء البحوث في مصلحة الأمة، وذلك عن طريق وكالات مختلفة تابعة مبدئياً إلى وزارات الدفاع والصحة والعلوم. أما الظاهرة الثانية: فهي تغير مهمة التعليم العالي وطبيعته بسبب التغيرات السكانية. إذ التحق الجنود العائدون إلى الكليات

www.obeikandl.com

والجامعات بأرقام قياسية، في حين سعى مزيد من النساء، والملونين، وذوي الأعمار غير التقليدية للحصول على درجات جامعية.

حمَّلت حركتا الحقوق المدنية والنشاط الاجتماعي في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته الجامعات مسؤوليات الانخراط الاجتماعي والمدني. إذ اكتشفت المعاهد الموجودة في المراكز الحضرية أنها لا تستطيع عزل نفسها عن التدهور الاقتصادي، والجريمة، والعنف الذي غالباً ما يحل بالمنطقة المجاورة، الأمر الذي جعل كثيراً من الكليات والجامعات يعينون ضباط ارتباط مع المجتمع، وينشئون مراكز خدمات قريبة من سكنهم، ويطورون برامج تنمية مثل المشروع التربوي المشترك في جامعة كاليفورنيا الجنوبية. لقد تطلب التنوع المتزايد وتعاظُمُ أعداد الطلبة عروضاً برامجية ومناهجية أكثر صلة بتجاربهم وحاجاتهم التي عكست منظوراً عالمياً متعدد الثقافات، تؤدي إلى إيجاد دراسات عرقية ومناطقية وبرامج علاقات إنسانية. إن حضور الحرب الباردة الشامل، والصراعات، والقلاقل الموجودة في جنوب شرق آسيا، أدت إلى إعادة النظر في دور الولايات المتحدة ومكانها في العالم، الأمر الذي أسفر عن توسع دائرة التعليم عالمياً ووضع برامج دراسة خارج البلاد.

وبعد مدة طويلة من النمو في مدى تسجيل الطلبة وفي المصادر الولاياتية والفيدرالية، بدأ التعليم العالي مدة تقشف وتخفيض في الميزانية في أواخر سبعينيات القرن العشرين. إذ أصبحت حكومات الولايات المتحدة ووكالات اعتماد المؤسسات التعليمية أكثر نشاطاً في المطالبة بالمحاسبة في حقول مخرجات تعلم الطلبة، والنفقات المالية، بسبب المطالبة العامة بأن يكون التعليم العالي أكثر استجابة لحاجات مجتمع متغير بسرعة. إن الإحباط المتأخر من المعاهد الذي نشأ بسبب الفضائح السياسية، وحرب فيتنام، وإعادة التفكير في المتعة، والتمركز الذاتي لدى جيل «الأنا» الذي شاع في الثقافة العامة، كل ذلك أسهم تدريجياً في إعادة التوجه إلى قضايا الرفاه الاجتماعي والوصول إلى المجتمع.

www.obeikandl.com

أسست في ثمانينيات القرن العشرين منظمتان كبيرتان للعمل المجتمعي الطلابي، الأولى: هي جمعية فرص الخدمات الجامعية أو «كول COOL»، التي بدأت في العام 1984 عندما قام وين ميسل (Wayne Msisel) بزيارة أكثر من سبعين جامعة مشياً من مين (Maine)، إلى واشنطن د. س.(Washington D.C.) لتحفيز الطلبة على الانخراط في مجتمعاتهم، ومواجهة المفهوم السائد عن مادية الطلبة وإهمالهم. وساعدت مؤسسة وطنية غير ربحية مقرها في بوسطن (Boston) في تنمية الجامعة وتطوير بنيتها التحتية ومواردها، ودعم انخراط الطلبة الفعال وشراكات المجتمع الجامعي. وبعد ذلك بوقت قصير، أي في العام 1985، التقى رؤساء جامعات براون (Brown) وجورج تاون (George-town)، وستانفورد (Stanford) مع رئيس البعثة التعليمية للولايات، لتشكيل ميثاق جامعي (Campus Compact)، أي ائتلاف بين رؤساء الكليات والجامعات، غايتهم الأولى مساعدة الطلبة على تنمية قيم المواطنين ومهاراتهم بفضل الإسهام في خدمة المجتمع والشعب. ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق ميثاق جامعي مقره في جامعة براول في رود إيسلاند(Rhode Island)، ضم نحو ثماني مئة مؤسسة تعليمية تربوية في ثماني وأربعين ولاية منتسبة له، فشملت مهمة هذا الميثاق انخراط أعضاء هيئات التدريس، ومؤسسات، ورؤساء جامعات في خدمة المجتمع والخدمة المدنية. عملت هاتان المؤسستان كعامل تحفيز وتفاعل بفضل تقديم الموارد، والبنية التحتية، والعون التقني، والأهم من ذلك، ربما هي الموافقة الرسمية على تمكين مئات الكليات والجامعات من تطوير برامجها ذات الأعماق والمجالات المتنوعة بفضل التطوع الطلابي والتعلّم الخدمي الأكاديمي والمجتمعي.

جلبت تسعينيات القرن العشرين وما بعدها مبادرات برامجية إضافية وعلماً في تعلم الخدمة، وأشكالاً أخرى من الانخراط المدني بما في ذلك الدعم الفيدرالي للهيئات الأمريكية وبرامج خدمات أخرى، وانخراط مؤسسة كيلوغ

وغيرها من المنظمات الإنسانية في تشجيع جامعات الولايات وجامعات لاند غرانت على العودة إلى جذورها العائدة للخدمة المجتمعية والعامة. ويجري اليوم مزيد من التأكيد على صهر قيم الانخراط المدني والاجتماعي في المهمات الأساسية للكليات والجامعات. ولكن، بما أن كل جامعة تستطيع الادعاء بأن لديها شكلاً من أشكال مبادرات الخدمات المجتمعية الخارجية أو برامج تعلم الخدمة، فإن قلة منها تندمج في جوهر الانخراط المدني في العناصر المؤسساتية للمعهد: المقررات، والبحث، وأعمال الهيئة التدريسية. وكما يرى كارين ماك تاي موسل (Caryn McTighe Musil) من جمعية الكليات والجامعات الأمريكية، أن المعاهد «تصوغ -غير عامدة- نموذجاً من الانخراط المدني يتم خارج المسرح أو بعد ساعات العمل. إن مثل هذا التشعب بين العمل داخل الصف الدراسي وحياة الكلية يهيئ الطلبة جيداً لحالة فصامية مجتمعية أكبر، يهتم فيها الكبار بالمجتمع بعد الساعة الخامسة مساء أو في أيام العطل الأسبوعية. (موسيل 2003، ص4).

سوف تستمر الاتجاهات الاجتماعية الناشئة بالتشكل بفضل الدور المجتمعي للكليات والجامعات. لقد تغيرت أمريكا، بل والعالم، في غضون السنوات الأربع المنصرمة بسبب أحداث 11 سبتمبر، 2001 وما بعدها. حروب في العراق وأفغانستان، وإعلانات متكررة عن تهديدات وأعمال إرهابية، وتحديات لحريات المواطنين الأمريكيين المدنية، وعلاقات خارجية أمريكية أضعف، كما تشوه سمعة أمريكا في الخارج، وزحفت البطالة، وظروف غير مساعدة في الولايات وعلى الصعيد الفيدرالي، وخوف متزايد من فقدان السلامة والمستقبل الأفضل للشبان، والكبار، والبيئة، كلها جزء من الواقع الذي أخذ يبرز في القرن الواحد والعشرين. فهذه الوقائع الجديدة، إضافة إلى التوسع في تقنية الاتصالات عن بعد، والتقدم في أبحاث الجينات وعلوم الحياة، والاعتراف المتزايد بالتنوع كرصيد اجتماعي، والحوار العالمي الجديد حول فهم متنام للتواكل المتبادل لنظامنا البيئي الكوني وهشاشته، كل ذلك خلق فيضاً مثيراً وخطيراً من الديناميكيات التي إذا ما ووجهت بجرأة وبروح إبداعية وتعاونية، يمكن أن تفتح فرصاً غير مرئية للتعليم

www.obeikandl.com

العالي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى لإيجاد أشكال ومبادئ وممارسات جديدة لخدمة الصالح العام.

المنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام

تأسس المنتدى الوطني (سابقاً، منتدى كيلوغ حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام) في العام 2000 في جامعة ميتشيغان منحة من مؤسسة دبليو. ك. كيلوغ. نشأ المنتدى الوطني من الاهتمام العميق بالدور المتحول الذي كانت تلعبه الكليات والجامعات في مخاطبة قضايا اجتماعية مهمة وإعداد طلبتها لتلبية المطالب المدنية والاقتصادية والثقافية للأجيال القادمة. كنا قلقين كذلك بشأن التحول الظاهر للدعم العام والسياسة العامة، عن التعليم العالي، والأثر الذي يحدثه هذا التحول على التحصيل والنجاح في التعليم العالي وفي المجتمع. نحن المشاركين في المنتدى الوطني نعترف بالمبادرات المهمة العديدة التي تخاطب هذه القضايا من زوايا مختلفة، إن ما أردناه هو مواءمةُ الجهود العديدة في ما أسميناه حركةً، وتضخيمُ الصوت الجماعي لمن هم في الحركة عن طريق طرح مبادرات مختلفة، وعقد لقاءات، وجمع وثائق، وإجراء عروض جماهيرية وإنشاء شبكات مفعمة بالمعلومات.

مهمة المنتدى الوطني هي «زيادة الوعي والفهم والالتزام والعمل المتعلق بالدور الخدمي الجماهيري للتعليم العالي في الولايات المتحدة، زيادةً كبيرة. (المنتدى الوطني حول التعليم العالي لخدمة الصالح العام، 2004). إن الأسلوب الرئيسي التي يتبعه المنتدى الوطني في تنفيذ مهمته، وأهدافه وأنشطته هو التعاون مع شبكات واسعة من الأفراد والمؤسسات ضمن التعليم العالي وخارجه. فضلاً عن أن المنتدى الوطني يرعى أنشطة ضمن ثلاثة حقول إستراتيجية أساسية، هي: حوارات القيادات، ربط البحث بالتطبيق العملي، وبالسياسة العامة وإدارة الجمهور.

www.openkandil.com

حوارات القيادات

يرعى المنتدى سلسلة من الحوارات الوطني في أجزاء مختلفة من البلاد، حول موضوعات نوعية محددة تتعامل مباشرة مع دور التعليم العالي في المجتمع. أُتبعت سلسلة الحوارات بقمة وطنية تتضمن الذين شاركوا في الحوارات جميعاً لنقل الدروس المستقاة والتوصيات المقدمة في الحوارات إلى مسرح العمل والتطبيق. وكان المنتج الأساسي للقمة هو «البرنامج العام لتوثيق العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع». والبرنامج العام هذا هو «وثيقة حية» تحدد التزامات الأفراد بأعمال نوعية معينة من أجل الصالح العام. ويعد البرنامج العام أساساً لسلسلة مؤتمرات موسعة على مدى ثلاث سنوات لتقويم التقدم الحاصل فيما التزم به من أعمال، ولتحديد الاتجاهات المستقبلية الجماعية للذين هم في حركة أكبر. كما رعى المنتدى حوارات بين مشرعي الولايات وقادة الكليات والجامعات حول قضايا المشاركة لتعزيز دور التعليم العالي المدني.

ربط البحث بالتطبيق العملي

يرعى المنتدى الوطني الجائزة السنوية للعلماء الناشئين لرفع مستوى البحث في التعليم العالي لخدمة الصالح العام. ففي كل سنة؛ يختار المنتدى الوطني طلبة الدكتوراه المتقدمين أو الذين خرجوا لممارسة المهنة باكراً، ويدعمهم لاستكمال مشروع بحث أصيل مقترح يركز على دور التعليم العالي لخدمة الصالح العام، وذلك بالتعاون مع الجمعية الأمريكية، للتعليم العالي (AAHE)، وجمعية الأبحاث المؤسساتية (AIR)، والجمعية الأمريكية للعاملين في الكليات(ASHE). ويدعى الذين تم اختيارهم لندوة المنتدى الوطني للبحث المتداخل (الأجيال)، التي تضم باحثين كباراً وعلماء ناشئين لبحث قضايا البحث الحاسمة المتعلقة بمهمة التعليم العالي في الخدمة العامة. إن من يرعى ندوة البحث المتداخل (الأجيال) هو معهد بحوث التعليم العالي في أوكلا (UCLA)، بالاشتراك مع مركز دراسة التعليم العالي والتعليم ما بعد الثانوي في جامعة ميتشيغان. ويقدم للطلبة وغيرهم فرص

www.obeikandl.com

ومصادر للانخراط في مشروعات البحث، ودراسات التقويم. وعرض الأطروحات والمقالات في مؤتمرات الولايات والمؤتمرات الوطنية التي تخاطب قضايا تتعلق بالتعليم العالي والمجتمع.

السياسة العامة وإدارة الجمهور

لقد بادر المنتدى بجهد في الولايات كلها، تركز على التداول الجماهيري باستخدام منهجية منتدى القضايا الوطنية لإشراك عدد كبير من المواطنين في ميتشيغان في أبحاث تجري على صعيد المجتمع حول سلسلة من القضايا العامة، بما في ذلك غايات التعليم العالي. تعمل المبادرة (الوصول إلى الديمقراطية) مع قادة في قطاعات عامة وخاصة عديدة في مكتبات الولاية (التعليم [K-16]، والوكالات غير الربحية، والأعمال، والمؤسسات الخيرية، ومجموعات مدنية مختلفة) لتدريب الموجهين على حشد الأبحاث المجتمعية، وترجمة نتائجها لصالح القيادات السياسية في الولاية. اشتركت هيئة المنتدى الوطني مع مؤسستين للسياسة العامة في ميتشيغان لتقديم دعم بحثي لعمل لجنة تشيري (Cherry Commission) للتعليم العالي والنمو الاقتصادي التي أسسها الحاكم جنيفر غرانهولم (Jennifer Granholm) في مارس من العام 2004 لتحقيق الهدفين الآتيين: 1- مضاعفة الخريجين من كليات ميتشيغان وجامعاتها في السنوات العشر اللاحقة، 2- توثيق الرابطة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية أكثر في ولاية ميتشيغان.

بمزيد من الأمل سوف تحفز هذه الجهود بذل مزيد من الجهود أكثر تقدماً بين الشبكات المتعددة لتعزيز العلاقة القائمة بين التعليم العالي والجماهير الأمريكية.

خلاصة

طرحت في هذا الفصل حالة لحركة ترفع مستوى مفهوم التعليم العالي بوصفه مصلحة عامة، وأرسيت في الفصول الآتية قاعدة لمزيد من التفاصيل

www.obeikandl.com

والبحث المركز لقضايا حاسمة تعد مركزية بالنسبة للحركة. وفي الفصلين الآتيين من هذا الجزء ستقوم أدريانا كيزر بفحص دقيق للعديد من التحديات الناشئة للتعليم العالي بوصفه مصلحة عامة، إضافة إلى فحص «القوى» المختلفة التي ترفد نمو الحركة لتوثيق العلاقة بين التعليم العالي الأمريكي والمجتمع.

www.obeikandl.com

References

American heritage dictionary of the English language (1982). Boston: Houghton Mifflin.

Association of American Colleges and Universities. (2002). *Greater expectations: A new vision for learning as a nation goes to college.* Washington, DC: Author.

Barber, B. (1992). *An aristocracy for everyone: The politics of education and the future of America.* New York: Ballantine Books.

Behrman, J. R., & Stacey, N. (1997). *The social benefits of education.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Blumer, H. (1939). Collective behavior. In R. Park (Ed.), *An outline of the principles of sociology.* New York: Barnes and Noble.

Bowen, H. (1977). *Investment in learning.* San Francisco: Jossey-Bass.

Bowen, W. G. (1999). *Postsecondary education's roles in social mobility and social justice. Transforming Postsecondary Education for the 21st Century: Briefing Papers.* Denver: Education Commission of the States.

Brademas, J. (1987). *The politics of education: Conflict and consensus on Capital Hill.* Norman: University of Oklahoma Press.

Calhoun, C. (1993). New social movements of early 19th century. *Social Science Journal, 17,* 387–427.

Chambers, T., & Burkhardt, J. (2004). *Fulfilling the promise of civic engagement.* Washington, DC: Association of Governing Boards of Universities and Colleges.

Council of Ministers of Education in Canada. (1999). *A report on public expectations of postsecondary education in Canada.* Toronto: Author

Diani, M. (1992). The concept of social movement. *The Sociological Review, 40,* 1–25.

Diani, M. (2000). Towards a network theory of new social movements. *European Journal of Social Theory, 3*(4), 387–406.

Duderstadt, J. J., & Womack, F. W. (2003). *Beyond the crossroads: The future of the public university in America.* Baltimore: The Johns Hopkins University.

Giroux, H. (1999). Schools for sale: Public education, corporate culture, and the citizen-consumer. *The Educational Forum, 63*(2), 140–149.

Hollander, E., & Hartley, M. (2000). Civic renewal in higher education: The state of the movement and the need for a national network. In T. Ehrlich (Ed.), *Civic responsibility and higher education.* Phoenix: Oryx Press.

Hollander, E., & Hartley, M. (2003). Civic renewal: A powerful framework for advancing service–learning. In B. Jacoby (Ed.), *Building partnerships for service-learning.* San Francisco: Jossey-Bass.

Immerwahr, J. (2004). *Public attitudes on higher education: A trend analysis, 1993 to 2003.* San Jose: The National Center for Public Policy and Higher Education.

Institute for Higher Education Policy (1998). *Reaping the benefits: Defining the public and private value of going to college.* Washington, DC: Author.

Institute for Higher Education Policy. (1999). *Contributing to the civic good: Assessing and accounting for the civic contributions of higher education.* Washington, DC: Author.

Kellogg Commission on the Future of State and Land-Grant Universities. (2000). *Renewing the covenant: Learning, discovery, and engagement in a new age and different world.* Washington, DC: National Association of State Universities and Land-Grant Colleges.

Lorenzen, M. (2002). Education: Public or private goods? Available at www.michaellorenzen.com.

McMahon, W. W. (1998). *Knowledge for the future: Measuring the returns to investment in education and research at the University of Illinois at Urbana-Champaign.* Urbana-Champaign: University of Illinois Office of the Vice President for Academic Affairs.

Melucci, A. (1994). A strange kind of newness: What's "new" in new social movements? (pp. 101–130). In E. Larana, H. Johnston, & J. Gusfield (Eds.), *New social movements.* Philadelphia: Temple University Press.

Musil, C. M. (2003). Educating for citizenship. *Peer Review, 5*(3), 4.

National Forum on Higher Education for the Public Good. (2002). *The role of higher education in promoting civic engagement and public discourse: A presentation of findings from four focus groups and national survey questionnaire at the national leadership dialogue series.* Ann Arbor, MI: Author.

National Forum on Higher Education for the Public Good. (2004). Mission statement. Available at http://www.thenationalforum.org/mission.shtml.

Newman, F., & Couturier, L. K. (2002). *Trading public good in the higher education market.* Report from the Observatory on Borderless Higher Education. London, UK: Observatory on Borderless Higher Education.

Offe, C. (1985). New social movements: Changing boundaries of the political. *Social Research, 52,* 817–868.

Selingo, J. (May, 2003). What Americans think about higher education *Chronicle of Higher Education, 99*(34), A10.

Smith, W. D. (Summer, 2003). Higher education, democracy, and the public sphere. *The NEA Higher Education Journal,* pp. 61–73.

Southern Regional Education Board. (2000). *Changes in changing states: Higher education and the public good.* Atlanta: Author.

Turner, R. H., & Killian, L. M. (1987). *Collective behavior.* Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Wingspread Group on Higher Education. (1993). *An American imperative: Higher expectations for higher education.* Racine, WI: Johnson Foundation.

Wolfe, B., & Zuvekas, S. (1997). Nonmarket outcomes of schooling. *International Journal of Educational Research, 27*(6), 491–501.

www.obeikandl.com